PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Nahar**
DATE:	**3-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**10,000**
TITLE :	**The MoH is destroying the pharmaceutical industry…and aiding the interests of monopolists**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Hala Abd Al Latif**

رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية فى حوار نارى لـ«النهار»:

«الصحة» تُدمر صناعة الدواء.. وتخدم مصالح المحتكرين

■ خبراء: تطبيق المنظومة خير سبيل لمواجهة السوق السوداء.. وضمان وصول الدعم لمستحقيه

الشرط الذى طالبت به مؤخرا اللجنة الفنية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة، بأن يكون صاحب الشركة صيدليا، مما يخلق أزمة جديدة قد تهدد بإغلاق الكثير من شركات صناعة الأدوية.

لذا قامت «النهار» بإجراء حوار مع على عوف، رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، للتعرف على إجابات أسئلة كثيرة تمثل لغزا وحيرة لدى الكثيرين.

شهدت الأيام القلائل الماضية أزمة كبيرة بسوق الدواء، إذ اختفت العشرات من الأدوية من السوق المحلية تماما، لتتعالى بذلك صرخات الفقراء الذين باتوا أمام خيارين كلاهما أمر من الآخر وهو إما أن يستسلموا للمرض أو يبحثوا عن الأدوية البديلة ذات الأسعار المرتفعة.

وللأسف فالأزمات التى تشهدها سوق الدواء لا تقتصر على اختفاء بعض الأدوية، بل امتد الأمر إلى

• فى البداية، ما تعليقك على القرار الاخير الذى اصدرته اللجنة الفنية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة، بأن يكون صاحب الشركة صيدليا ووقف تراخيص شركات الأدوية الأجنبية لمدة عام إضافى؟

هذا القرار يعد كارثة بكل المقاييس، وهدفه إغلاق العشرات من مصانع الأدوية لصالح كبار المستعمين، وهذا الأمر إن حدث فإنه سيتم احتكار صناعة الدواء فى مصر لتصبح صناعة الدواء مقصورة فقط على كبار الشركات دون وجود أى كيانات صغيرة، فضلا عن إغلاق عدد من مصانع الأدوية مما يتسبب فى تشريد المئات من العمالة.

وهذا الأمر لا يتوقف فقط على إغلاق نحو مائة مصنع عن العمل، وانما الكارثة الحقيقية تكمن فى أن هذا القرار سيحيل عمل شركات التوال فى مصر وهى الشركة المنتجة لعقار سوفالدى والتى تعتمد فى إنتاجها على تأجير بعض خطوط انتاج من عدد من المصانع، ومن ثم هذا القرار سيجعلها تعيد تراخيصها من جديد، ولحين أن تنتهى من التراخيص ستتوقف خطوط إنتاج العقار، وهذا الأمر يضع مرضى الكبد فى أزمة حقيقية.

• هذا يعنى انك تتهم السياسة التى تنتهجها وزارة الصحة بانها تهدف لعودة الاحتكار؟

نعم لأن هذا ما يحدث بالفعل من خلال القرارات التى تصدرها ولعل أخرها قرار نظام تسجيل الدواء رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٥، بجانب المقترح لاشتراطات فيد شركات التصنيع لدى الغير،

فهذان القراران من شأنهما أن يُدعما الكيانات الصغيرة من أجل مصلحة نحو ثلاثين شركة أدوية من كبرى الشركات.

• عقب صدور قرار وقف ترخيص شركات الأدوية الأجنبية لمدة عام إضافى.. ماذا فعلت الشعبة العامة للأدوية حيال ذلك؟

لم تصمت الشعبة حيال ذلك القرار، وبالفعل تقوم الشعبة خلال هذه الأيام بتشكيل لجنة تضم اتحاد مصنعى الدواء، ونقابة الصيادلة وجمعية المكملات الغذائية ونقابات الشركات المصنعة لدى الغير ليحث الأمر، خاصة أن هذا القرار سيمنع تراخيص نحو ٣٠٠ شركة تبلغ استثماراتها فى السوق المصرية نحو ٤٠٠ مليون جنيه، علماً بأن السوق تضم نحو ١٢٦٠ شركة تجارية مصنعة لدى الغير "توال"، فالقرارات التى تتخذها وزارة الصحة تهدف لتدمير صناعة الدواء المصرى وليس إنقاذه، إذ إنها تسعى للقضاء على استثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• من حين لآخر تندلع أزمة نقص عدد من الأدوية.. ما السبب وراء ذلك؟

من أبرز الأسباب وراء نقص العشرات من الأدوية من السوق المحلية نقص المادة الخضراء وارتفاع سعرها، تلك الأزمة التى أكتاحت البلاد مؤخراً، إذ إن نقص الأدوية يدفع بعض الصيدليات لرفع أسعار مخزون الأدوية الموجود لديها، وارتفاع أسعار الأدوية البديلة لها.

وتسبب نقص الدولار فى امتناع المستوردين عن استيراد بعض المواد الخام اللازمة للتصنيع، خاصة أن نحو ٩٥٪ من انتاج الدواء يعتمد بشكل أساسى على الاستيراد.

وتوقفت بعض الشركات عن إنتاج أدوية كثيرة بحجة تفاقم حجم الخسائر التى لحقت بها خاصة أن أسعار هذه الأدوية لا تغطى تكلفة إنتاجها، وعلى الفور قدمت شكاوى لوزارة الصحة إلا أن الوزارة سرعان ما أخلت مسئوليتها عن أزمة نقص الدواء بالقول بأن نقص الدواء ليس من مسئوليات الوزارة. ليبقى السؤال: من المسئول عن هذه الأزمة بعدما أخلت الوزارة مسئوليتها.

• هل نقص الأدوية سيؤدى لانتعاش السوق السوداء؟

بالفعل نقص بعض الأدوية بالسوق المحلية أدى لانتعاش المبيعات بالسوق السوداء، التى تعتمد بشكل أساسى فى نشاطها على الأدوية التى يتم تهريبها بطرق غير مشروعة، وهذه الأدوية قد تكون منتهية الصلاحية أو تكون مجهولة .

وأدى نقص الدواء أيضاً إلى زيادة حجم مبيعات بدائل هذه الأدوية، لافتاً إلى أن استمرار تلك الأزمة يهدد حياة الكثير من المرضى وبالأخص مرضى القلب والضغط، إذ تشهد سوق الدواء نقصاً حاداً بعقار كوردارون، وعقار إيزوبايد. فيفدان العقاران بمعدلان على تنظيم ضربات القلب، فإذا لم يتناول مريض القلب أحد العقارين يصاب على الفور بجلطة، وإذا قرر البحث عن بديل فإن الدواء البديل يبلغ سعره ٦ آلاف جنيه، ونحو ٩٥٪ من مرضى القلب لا يستطيعون توفيره فى ظل تدنى الاجور والمعاشات، لتصبح حياة المواطن فى النهاية ضحية السياسات الخاطئة التى تنتهجها وزارة الصحة.

• شهدت الفترة الأخيرة أزمة بسبب لنقص البان الأطفال.. ما تعليقك على ذلك؟

حول هذا الأمر أود أن أقول إن هناك البانا مدعمة بشكل كامل ويتم بيعها عبر منافذ الصحة والأمومة بأسعار رمزية أى ٢,٦٠ جنيه، وهناك البان نصف مدعمة يتم بيعها عبر الصيدليات بأسعار ١٧ جنيها وتفقد كميتها عقب طرحها جراء الإقبال المتزايد عليها من قبل المواطنين، وهناك البان غير مدعمة يصل سعر العبوة منها إلى ٦٠ جنيها وهى موجودة بكميات كبيرة بالصيدليات ولكن نظراً لمحدودية دخل الكثير من المواطنين فهم غير قادرين على شرائها.

لذلك يجب التصدى للأسعار التى تقررها الشركات لأنها لا تلائم الظروف المعيشية للمواطنين، وهذا ما تسعى الشعبة لتحقيقه خاصة أن أزمة اختفاء الألبان المدعمة باتت بمثابة أزمة مزمنة وتتكرر شهرياً وفى المقابل تتعالى صرخات الأهالى حول نقصانها.

هالة عبد اللطيف

نقص الدواء ينعش السوق السوداء

أسعار ألبان الأطفال لا تناسب الظروف المعيشية للمواطنين

شح الدولار السبب الحقيقى وراء أزمة نقص الدواء